

البحث عن الزخم المفقود

لارتفاع اختناقات العرض، وارتفاع أسعار السلع الأساسية يغذي قوى الانكماش: علق مؤشر مديرى المشتريات المصري مرة أخرى بين المطرقة والسنداan حيث حدت ضغوط التضخم المستوردة من قدرة الشركات على تأمين هامش ربحها الكافية دون التأثير على انتعاش الطلب الهش. ظل مؤشر مديرى المشتريات في مصر عند 48.7 (نفس قراءة أكتوبر مقابل 48.9 في سبتمبر)، وظل في منطقة الانكماش لمدة عام، أثار الاستطلاع أيضاً المخاوف بشأن مسار تعافي سوق العمل، حيث رأينا مؤشر التوظيف، الذي كان في توسيع خلال الأشهر الأربعية الماضية، يعكس اتجاهه التوسيع وانخفاض إلى منطقة الانكماش من 50.5 في أكتوبر إلى 48.5 في نوفمبر. علاوةً على ذلك، استمر التراجع في الإنتاج وأحجام الطلبات الجديدة في نوفمبر، حيث أظهر الأخير أسرع معدل انخفاض منذ مايو 2021. وعلى الجانب الإيجابي، انتعش الطلب الأجنبي للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر، مما خفف من الضغوط على مؤشر مديرى المشتريات الكلى.

إنه ليس لغزاً؛ إنه تأثير فقط سنة الأساس: على الرغم من حقيقة أن البيانات الرسمية للبلاد تظهر أن معدل النمو السنوي قد ارتفع بشكل حاد بمقدار 7.7% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام المالي 2021/2022 وبمقدار 9.8% على أساس سنوي في الربع الأول من العام المالي 2022، فمن المرجح أن ينهي مؤشر مديرى المشتريات في مصر عام 2021 بدون قراءة توسيعية واحدة. وعلى الرغم من ذلك، كما كرر مراياً، يجب أن نقرأ الأرقام السنوية لعام 2021 بحذر بسبب تأثير سنة الأساس. تشير أرقام النمو فقط إلى أن الاقتصاد قد بدأ في استعادة ما فقده خلال ذروة جائحة كوفيد-19، بينما تتعقب البيانات الشهرية لمؤشر مديرى المشتريات سرعة وقوه هذا الانتعاش. علاوة على ذلك، دعونا لا ننسى أن الاستثمارات الحكومية كانت عنصراً حاسماً في دعم النمو الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية.

حان الوقت للتركيز على الواقع طولية الأجل للنشاط القطاعي الخاص: نتوقع أن يتعرض القطاع الخاص لضغط من التشوّهات العالمية التي يحركها العرض ومسار الجائحة على المدى القصير. وعلى الرغم من ذلك، فإن التوقعات لعام 2022 تحمل المزيد من إمكانات التعافي للقطاع الخاص حيث تخطّط الدولة للمضي قدماً في برنامج الإصلاح الهيكلكي الذي يهدف إلى معالجة الواقع طولية الأجل من أجل تعزيز مكانة أكثر تنافسية للقطاع الخاص لقيادة النمو. وسيأتي ذلك من خلال انسحاب الدولة من قطاعات معينة وتقديم شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص في قطاعات أخرى. وفي الوقت نفسه، فإن الحيز المالي الحالي المحدود سيُثقل دور البنك المركزي المصري ضرورياً لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى دعم النمو والحفاظ على التضخم مرتكزاً حول مستهدفاته.

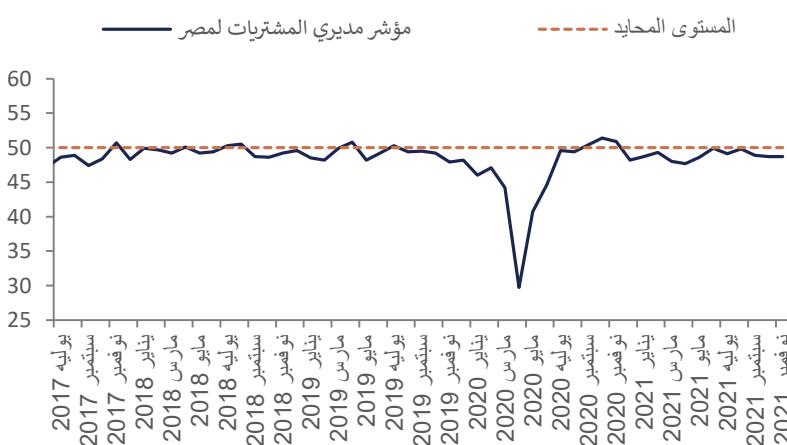
مني بدير

كبير الاقتصاديين

+202 3300 5722

mbedeir@egy.primegroup.org

شكل 1: مؤشر مديرى المشتريات لمصر في انكماش منذ عام



المصدر: ماركت مؤشر مديرى المشتريات.

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي

العضو المنتدب

ت: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

البحوث

عمرو حسين الألفي، CFA

رئيس قسم البحوث

ت: +202 3300 5724

AElalfy@egy.primegroup.org

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

محمد عشماوي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 8130

SRaslan@egy.primegroup.org

نشوى أبو العطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAlaa@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السادس

المهندسين، الجيزة، مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

الموقع الإلكتروني

www.primeholdingco.com

الفروع

الإسكندرية

7 شارع أبلرت الأول

سموحة، الإسكندرية، مصر

ت: +202 3300 8170

ف: +202 3305 4622

مصر الجديدة

7 ميدان الحجاز

مصر الجديدة، القاهرة، مصر

ت: +202 2777 0600

ف: +202 2777 0604

إخلاء المسئولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية موقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ونشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيصال المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداة مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات، ليس على الشركة مسؤولية ولا تلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير، النتائج المالية ليست بالضرورة ومؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار العرض على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير، لا يتحمل برايم أي مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها، مجموعة برايم، بكل تدبراتها وموظفيها وفكرة العاملين بها والعملاء قد يكون الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أي مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها، مجموعة برايم، بكل تدبراتها وموظفيها وفكرة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملاط المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لصالحهم أو بنيابة عن الغير في أي وقت، لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينجم عن اتباع هذا التقرير، أي كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية موقع متخصص بها الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يتعين هذا الإبراء، بأي حال من الحالات حداً أو تضييقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين، علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أيها من شركاتها قد تربطها أو بطيتها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © مجموعة برايم، ويحظر نشر أو توزيع هذا التقرير بدون إذن مسبق من المجموعة.